

المرحلة الأولى
مادة مبادئ محاسبة
م. عمار غازي ابراهيم

جامعة ديالى
كلية الإدارة والاقتصاد
قسم الإدارة العامة

م / العمليات المالية وتسجيلها
وفق نظرية القيد المزدوج



مفهوم العمليات المالية

إن العمليات التي تحدث في الوحدة الاقتصادية هي أساسا عمليات اقتصادية ولكن ليس كل العمليات الاقتصادية هي عمليات مالية ، وبالتالي فإن العمليات غير المالية غير قابلة للقيد (لا يسجل فيها قيد) وفقا لمبدأ المقياس النقدي في المحاسبة ، فعمليات الإنتاج و تخزين ونقل البضائع داخل الوحدة هي عمليات اقتصادية، بينما عمليات البيع والشراء بين الوحدة الاقتصادية والغير كشراء وبيع البضائع مقابل ثمن معين، تعتبر عمليات مالية .

العمليات المالية بدورها عديدة ومتنوعة وتستدعي الضرورة فهمها والتمييز بينها من اجل اعداد القيود اللازمة بها وعموما يمكن تمييز العمليات من الزوايا التالية :

أولاً: موعد او زمن تسديد اثمان او قيمة العمليات :

أ- عمليات نقدية (فردية)

ب- عمليات آجلة (على الحساب)

ثانياً: الهدف من العملية :

أ- **عمليات تمويلية :** وهي التي تتعلق بتوفير الأموال اللازمة للوحدة الاقتصادية لمزاولة نشاطه كرأس المال والقروض.

ب- **عمليات رأسمالية :** وهي العمليات التي تتعلق بحصول الوحدة الاقتصادية على الأصول الثابتة لاستخدامات الوحدة الاقتصادية من عقارات وآلات واثاث وسيارات...الخ وليس لأغراض البيع .

ج- **عمليات إيرادية :** وهي العمليات الجارية للوحدة الاقتصادية لأداء نشاطها كشراء البضائع بقصد بيعها او تقديم الخدمات والمنافع لقاء إيرادات معينة ، وكل ما تتطلبه تلك العمليات من مصروفات .

مفهوم القيد للعمليات المالية :

المقصود هو الفكرة أو الكيفية التي يتم بموجبها تصور أو قياس أو تحليل العملية المالية وقبل تسجيلها في دفاتر الوحدة الاقتصادية ، وبالتالي فإن فكرة قيد العملية المالية إنما هي نظرية ، تعني أن أية عملية داخل الوحدة الاقتصادية أو بين الوحدة الاقتصادية والغير فيها طرفان أو جانبين يؤثر بعضهما على البعض الآخر بصورة متوازنة ويتم التعبير عن هذين الطرفين بصورة حسابات ، وعليه لا بد من فهم معنى الحساب قبل الدخول بتفاصيل موضوع القيد .

مفهوم الحساب :

الحساب هو نوع معين من البيانات كالنقد في الصندوق أو في البنك والبضاعة ورأس المال والمصروفات والإيرادات ، وتسمية الحساب مهمة جدا في المحاسبة خصوصا من النواحي التالية :

- أنها تسهل عمليات تصور واثبات القيد المحاسبي للعمليات المالية
- أنها تسهل عمليات توفير البيانات المفيدة عن وضع الوحدة الاقتصادية وإدائه وتحليل وضعه المالي .
- أنها تساعد في عمليات المتابعة والرقابة على عمليات الوحدة الاقتصادية كالإنتاج والبيع والسيولة .

ويمكن تقسيم الحسابات (تصنيفها أو تبويبها) وفقا للآتي :

١- **حسابات الأصول (الموجودات) Assets** : وهي الموجودات التي يكتنئها الوحدة الاقتصادية ليستخدمها بقصد

تحقيق الأيراد ، وتتضمن :



- أصول (موجودات) متداولة **Current Assets** : وهي الأصول التي تولد خدمة قصيرة الأجل كالنقدية او التي تتحول الى نقدية خلال فترة قصيرة لا تتجاوز السنة المالية ، مثل (البضاعة ، المدينون ، أوراق القبض (أ . ق) ، البضاعة) .

- الأصول (الموجودات) الثابتة (غير مستهلكة) وهي الموجودات ثابتة غير مستهلكة وهي موجودات ملموسة مثل الأراضي .

- الأصول (الموجودات) الثابتة (مستهلكة) وهي الموجودات الثابتة الملموسة ولكنها تستهلك مثل العقارات والآلات والأثاث .

- أصول (موجودات) معنوية : وهي أصول ثابتة غير ملموسة مثل شهرة المحل للوحدة الاقتصادية و براءة الاختراع .

٢- حسابات الخصوم (المطلوبات) : وهي التزامات على الوحدة الاقتصادية تجاه الغير وتقسم الى :

* **مطلوبات متداولة Current Liabilities** : كالدائنون والمصروفات المستحقة والإيرادات المستلمة مقدما و أوراق الدفع

(أ . د) وهي التزامات قصيرة الاجل أي اقل من سنة مالية .

* **مطلوبات طويلة الاجل Long-Term Liabilities** : كالقروض طويلة الاجل التي يحصل عليها المشروع .

وحساب الموجودات والمطلوبات هي حسابات الميزانية أو المركز المالي .

٣- **حساب المصروفات Expenses** : وتمثل ما تنفقه الوحدة للحصول على الإيرادات ، أو بعبارة أخرى ما

ينفقه من اجل عمليات الإنتاج والبيع والتمويل والإدارة ك الرواتب ، والأجور ، ومصروفات نقل المبيعات ومشتريات

البضائع ومصروفات الماء والكهرباء والدعاية والإعلان ، والتأمين ... الخ ، وهي حسابات مؤقتة وتمثل نقصان في

الموجودات او زيادة في المطلوبات ، وكل ما تقدم من مصروفات يقع تحت تسمية المصروفات الإيرادية

(Revenue Expenditure) او المصروفات الجارية التي تكون قابلة للاسترداد خلال فترة مالية واحدة .

٤- **حسابات الإيرادات Revenues :** وتمثل قيمة ما يتم تحقيقه من قبل الوحدة خلال فترة مالية معينة من المبيعات للبضائع او عن الخدمات المقدمة للغير كالخدمات الاستشارية أو خدمات الأصول الثابتة وغيرها ، وهي تؤدي إلى زيادة موجودات الوحدة أو انخفاض في المطلوبات .

٥- **حساب رأس المال Capital :** وهو مجموع الأصول (الموجودات) او الموارد المقدمة من مالك الوحدة الاقتصادية . ويمثل التزام الوحدة الاقتصادية تجاه المالك وحقه في الملكية المتمثل بزيادة الأصول على الخصوم . أي انه الحق المتبقي من موجودات الوحدة الاقتصادية بعد طرح المطلوبات ، ويضاف عليه الأرباح أو يطرح منه الخسائر كما يطرح منه المسحوبات خلال الفترة .

نظرية القيد المزدوج :

بموجب هذه النظرية التي وجدت أساسها في المحاسبة في عهد الدولة الإسلامية وبلورها عالم الرياضيات لوقا باشيلو Paciolo سنة ١٤٩٤ والتي لا زالت المبادئ المحاسبية المقبولة توصي باتباعها ولكل عمليات الوحدة الاقتصادية ، وخلافا للقيد المفرد والذي يهتم عادة بجانب واحد او طرف واحد من العملية المالية فإن القيد المزدوج يعتبر ان لكل عملية من العمليات المالية طرفان وقد يمثل الطرف الواحد حساب او اكثر .

ويتكون القيد المحاسبي من طرفين الأول مدين والآخر دائن ، ويتمثل مضمون نظام القيد المزدوج في العبارة الآتية :

((أن كل عملية مالية لها تأثير على طرفين (حسابين) احدهما مدين والآخر دائن ، وينبغي أن تكون مديونية احد الطرفين تساوي دائنية الطرف الآخر))

وبذلك يكون الطرفان متساويان في القيمة ، ويتم تسجيل العملية المالية بحيث تؤثر على طرفيهما المدين والدائن تأثيرا متساويا بالقيمة .

المدين والدائن Debit and Credit:

الطرف الأول : وهو الطرف الذي يأخذ أو يستلم القيمة (الطرف المدين)

الطرف الثاني : وهو الطرف الذي يعطي او يقدم (الطرف الدائن)

الطرف الذي اخذ (مدين)

الطرف الذي اعطى (دائن)

هذا فيما يخص اذا كانت العملية بين حسابات الموجودات مثل :

- اشترى سيارة نقدا

فان العملية حدثت بين طرفين وهما حساب السيارات وحساب الصندوق فان الطرفين طبيعتهم مدينة فالطرف الذي يأخذ مدين والطرف الذي اعطى دائن .

فان القيد سوف يكون : من حـ/ سيارات — (مدين)

الى حـ/ الصندوق — (دائن)

- باع بضاعة بصك

ان العملية حدثت بين طرفين وهما حساب البضاعة والبنك وكلاهما موجودات وطبيعتهم مدينة ، فالطرف الذي اخذ مدين والطرف الذي اعطى دائن ،

فان القيد المحاسبي يكون : من حـ/ البنك — (مدين)

الى حـ/ المبيعات — (دائن)

ان الموجودات بطبيعتها تظهر كرصيد مدين ، وعلى العكس منه نجد ان رصيد المطلوبات يعد رصيد دائن بصورته الطبيعية ، وان المصروفات تكون ارصدها مدينة مثل ارصدة الموجودات ، في حين تكون طبيعة الإيرادات ورأس المال ذات طبيعة دائنة كالمطلوبات ، وقد استقر الفكر المحاسبي علميا وعمليا لتحليل العمليات المالية الى عناصرها المدينة والدائنة ، حسب القاعدة



1

١- **الموجودات** طبيعتها مدينة ، تكون في القيد المحاسبي مدينة في الزيادة ودائنة بالنقصان .

2

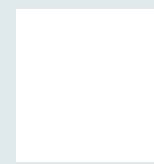
٢- **المطلوبات ورأس المال** طبيعتها دائنة ، تكون في القيد المحاسبي دائنة في الزيادة ومدينة بالنقصان .

3

٣- **المصروفات** طبيعتها مدينة ، تكون في القيد المحاسبي مدينة في الزيادة ودائنة بالنقصان .

4

٤- **الإيرادات** طبيعتها دائنة ، تكون في القيد المحاسبي دائنة في الزيادة ومدينة بالنقصان



شكرا لحسن الإصغاء والمتابعة